

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

الأستاذ: هواري معراج جامعة غرداية

الأستاذ: حديدي آدم جامعة الجلفة.

الملخص:

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.

ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة إن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية.

وتهدف هذه الورقة البحثية في بيان مدى نية الجزائر الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لممتلكاتها الرئيسية، وبشكل خاص فإن الدراسة تبحث عن أهم أسباب ومبررات التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة وأثار المترتبة عن استخدامها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى جودة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة وكذا المشاكل التي تواجه هذه الدول لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، وتحديد أهمية قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة ومتطلباتها أو أي معلومة يمكن أن تفيد في تقدير هذه القيمة في التقارير المالية.

الكلمات الدالة: التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، جودة المعلومات المحاسبية، صعوبات التطبيق، البنوك التجارية

Abstract:

There has been a significant change in the accounting theory after the emergence of the concept of fair value, This is reflected in the quality of financial statements and their meanings. This was due to changes in accounting theory and in recent years has matured to be placed in the international accounting standards related to fair value where it was put into practice and practice in the new century.

This development is based on the rule that the financial information users requires the preparation of financial statements to meet the needs of most of the parts used for these data and based on economic realities.

The purpose of this study is to discover the intention of Algeria in the undertaking, in particular with the requirements of measurement and disclosure of fair value of financial assets and financial instruments, in particular the study aims to identify the main reasons and justifications for this trend to fair value accounting and the impact of their use on the general economy and the quality of the quality of accounting information and problems of these countries for the implementation of fair value accounting standards and to determine the importance of rules and disclosure requirements of fair value or information that may be useful in estimating the value in the financial statements.

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

Key words: Historical cost, Fair value, Quality of Accounting Information, Difficulties of application, Algerian commercial banks.

مقدمة

1. تمهيد:

في إطار سعيها المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية حيثما أمكن ذلك، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية، وقد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، كما اعتبره البعض تغييراً محورياً في الفكر المحاسبي.

وكانت المحاسبة المالية، والقياس خصوصاً، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين. من هذه الأحداث توحيد المعايير المحاسبية دولياً والفضائح المالية (فضية شركة إنرون مثلاً) والأزمات الاقتصادية المتلاحقة أو حتى تعقيدات العمليات المصرفية والثورات التقنية والمعلوماتية المختلفة، ولقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة.

ولا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف والقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية.

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

2. إشكالية الدراسة:

لقد فرض عصر العولمة وثورة الاتصالات واقعا جديدا لا يمكن تجاهله ويتمثل ذلك الواقع المؤلم بالنسبة للدول العربية والمتخلفة تحول العالم إلى مفهوم القرية الواحدة، وانفتاح الأسواق على مصارعها، وتلاشي الحدود التجارية بين الدول، وتعاظم المنافسة بين الشركات، وظهور حقيقة البقاء للأقوى والأفضل، وانعدام القيود الحكومية على الأسواق بشتى أنواعها.

وكمحصلة للواقع الجديد أصبح إلزاما على جميع الدول وبمن فيها من دول العالم العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة مواكبة عالم العولمة والدخول في القرية الواحدة، شاعت ذلك أم أبت، من منطلق بأنها إن أبت الدخول ستبقى منبوذة ومعزولة، وإن دخلت ستواجه تحديات فرضتها الدول الصناعية المتقدمة، ورغم أن رغبة دول العالم الثالث بالدخول قد تكون معدومة، إلا أنها ملزمة على ذلك وضمن شروط قاسية جدا، كضرورة انضمامها لمعاهدات دولية ضمن شروط وحدود صعبة التنفيذ، ومن إحدى هذه الشروط ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات العاملة فيها، كي تتمكن من إدراج شركاتها في الأسواق العالمية والحصول على استثمارات أجنبية، وتسويق سلعها ضمن دول القرية العالمية الواحدة.

ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة مفادها إن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية، ومع بدء جميع الشركات في العالم تقريبا بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص الاتجاه لتبني معايير المحاسبة الدولية ومحاسبة القيمة العادلة ظهرت مجموعة من المتطلبات في ظل هذا التوجه لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومن هذا المنطلق والحقائق السابقة، يود الباحث الاطلاع على المعايير المحاسبية الحديثة والموجه نحو القيمة العادلة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه واستنباط الآثار التي ستعكس على المستثمرين وبالتالي على الاقتصاد، وهذا ما يجعلنا نطرح إشكالية هذه الدراسة فيما يلي: **فيما يكمن أثر القياس والإفصاح بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية؟ وما هي أهم معوقات تطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية؟**

3. أهمية الدراسة:

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والمجامع والجهات المسؤولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة إثارة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئيا أو كليا.

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

ويساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى نية الجزائر بصفة خاصة الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لممتلكاتها الرئيسية، وبشكل خاص فإن الدراسة تبحث عن أهم أسباب ومبررات التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة وأثار المترتبة عن استخدامها والمشاكل التي تواجه هذه الدول لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، وتحديد أهمية قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة يمكن أن تفيد في تقدير هذه القيمة في التقارير المالية.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية؛
- إبراز أهمية قواعد الإفصاح بالقيمة العادلة في التقارير المالية؛
- اثر مفهوم القيمة العادلة في الاقتصاد وعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز ملائمة القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين؛
- صعوبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في ظل ركود السوق المالية في الجزائر.

5. هيكل الدراسة:

سنحاول بقدر الإمكان إن شاء الله الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسية لظهورها؛
- المحور الثاني: القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية؛
- المحور الثالث: معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية.

المحور الأول: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسية لظهورها.

أولاً: مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة⁽¹⁾.

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي تنسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد هذا وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسألة مهمة⁽²⁾، وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملائمة والحيطة والحذر.

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة 110 من إطار معايير المحاسبة الدولية إلى " أن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد البيانات المالية، وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية ". لذلك فإن المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود حسابات القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب الميزانية أو ضمن السياسات المحاسبية.

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل والتوجه إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات نجد ما يلي:⁽³⁾

1. إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس، أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي؛

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

2. إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدنى قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها؛
 3. إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة؛
 4. أن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التاريخية يكون صالحا وقت الحدث حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وأن الأسعار التي دفعت في لماضي تتجاهل التغير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات المستقبلية؛
 5. إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها:
 - أ. اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج؛
 - ب. دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة؛
 - ج. توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا؛
 - د. عزز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- ثانيا: المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة.**
- يمكن استنباط المبررات الرئيسية التي تدافع عن قيام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من المنطلق التي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وهذا يمثل الهدف الأولي للمحاسبة فيقول Sterling⁽⁴⁾ أن الفائدة - الملاءمة - في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقاس. إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية.

ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

إن تقديم المعلومات لأبد وأن يصور الواقع القائم فعلاً، وليس في ظل خلق تصور عن الواقع وتكيف المعلومات بما يتلاءم معه، إن ربط تقديم المعلومات بالأهداف والأحداث أو ببعض مستخدميها يحد استقلالية المحاسبة، وتصبح مخرجاتها قابلة للتحريف والتشويه طالما يمكن أن تتغير بتغير غايات مستخدمي المعلومات. إلا أن وجهة نظر Sterling - والتي تتعلق بربط تقديم المعلومات بالأهداف أو الأحداث أو ببعض المستخدمين - تختلف عن هذا المنظور. ويقول Sterlin: (5) في مخالفة لوجهة النظر السابقة بأنه هناك عدة أسباب تجعل عملية إعداد المعلومات بشكل يتوافق مع رغبات متخذي القرارات أمراً بعيداً عن الموضوعية، وهذه الأسباب هي:

1. إذا قمنا بهذا العمل - أي توافق المعلومات مع الرغبات - فإن متخذ القرار سيكون لديه الخيار باستخدام المعلومات المحاسبية أو عدم استخدامها، أو اتخاذ القرار حتى في غياب هذه المعلومات، وبالتالي لم يعد للمحاسبة أي حضور في خدمتها للغايات التي ظهرت من أجلها؛
 2. إن متخذي القرار متنوعون بشكل كبير، ويتخذون قراراتهم على أسس متعددة وكثيرة، قد تبتعد في كثير من الأحيان عن العقلانية، وفي ظل هذا التعدد فمن المستحيل اقتصادياً تزويد كل المعلومات لكل القرارات المراد اتخاذها؛
 3. إن تقديم معلومات تحاول أن تقدم تصوراً عن المستقبل الذي يرغب متخذو القرارات بمعرفته هو أمر لا يمكن الوثوق به، حتى وإن كانوا من مستخدمون هذه المعلومات. ومن أجل تحقيق غاية المحاسبة دون النظر إلى غايات المستخدمين، يرتأى Sterling (6): بأنه لا بد وأن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها، والتي منها البدائل الاستثمارية في السوق والتفضيلات الشخصية وتفسيرات الأسعار القائمة في السوق والمتعلقة بقرارات المقترضين والمستثمرين، وهذه القرارات في مجملها تعتمد على بعض المسائل هي:
 1. النقد المتوفر حالياً للاستثمار في المشروع المرتقب؛
 2. مقدار النقد المراد توفره لاستثماره في المشروع المرتقب؛
 3. نسبة الخطر التي تمكن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات؛
 4. إن الأسعار يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق.
- وهذه الأسباب تتطلب جميعها معرفة الموال التي يمكن أن تتوفر حالياً، وهذا يعتمد على كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الاقتراض والقدرة على زيادة رأس المال، وباختلاف هذه القرارات والظروف والتي يمكن أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بها، فإن القيمة السوقية العادلة - أو سعر البيع الحالي - تستطيع أن توفر كل هذه المعلومات، وتصبح المعلومات المقدمة من خلالها مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تكيف هذه المعلومات للغايات السابقة، لذلك فإن Sterling يرى أن بنود الميزانية لا بد وأن تظهر بهذه القيم لكي تحقق المحاسبة الفائدة للجميع دون التحيز لأي طرف من الأطراف.

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

ثالثا: مفهوم القيمة العادلة.

إن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرف بأنها: "السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية".

كما عرفت لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: "هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة".⁽⁷⁾

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها (IAS No. 30, IAS No. 32, IAS No.38, IAS No. 39, IAS No. 40, IAS No. 41) المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت.⁽⁸⁾

ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم (7) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة: "هي المبلغ الذي يمكن بيه شراء أو (تحميل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسويته) في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية"

وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المؤسسة أو يتحملوا التزاماتها؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟.

ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على نقطتين أساسيتين وهما:⁽⁹⁾

النقطة الأولى: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

1. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛
2. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

النقطة الثانية: الظروف التي تتم فيها الصفقة: حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادل، لأن البائع يكون مجبراً على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

المحور الثاني: القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: كيفية قياس القيمة العادلة.

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كمايلي: (10)

1. القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيين للقيام بهذه المهمة؛
2. القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك: عندما لا يكون هناك دليلاً على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع؛
3. كما بين المعيار المحاسبي الدولي 22 بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة 39 مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:
 - أ. تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية؛
 - ب. تقييم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة؛
 - ج. تقييم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصاً مخصصات الديون غير القابلة للتحويل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.
 - د. تقييم الأراضي والمباني بمقدار قيمتها السوقية؛
 - هـ. تقييم المصانع والمعدات بالقيمة السوقية المحددة عادة بالتقييم، وعندما لا يكون هناك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادراً ما تباع، إلا كجزء من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الاستبدال بعد طرح الاهتلاك؛
 - و. تقييم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة؛

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

- بالرجوع إلى السوق النشط؛
- إذا لم يوجد هناك نشاط تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.
- ز. الأصول والالتزامات الضريبية: تقيم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة، التي تحدد من وجهة نظر المنشأة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك، ويتم تحديد الأصل أو الالتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمتها العادلة ولا يتم خصمها، وتتضمن الأصول الضريبية أي أصل ضريبي مؤجل للمتملك لم يكن معترفا به قبل الضم، إلا أنه ونتيجة للضم أصبح يحقق الآن معيار الاعتراف حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر (ضرائب الدخل)؛
- ح. الذمم الدائنة وأوراق الدفع، الديون الطويلة الأجل، والالتزامات، المستحقات والمطالبات الأخرى تقيم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الالتزام محسوبا على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين المبلغ الاسمي للالتزام والمبلغ المخصوم ليس هاما نسبيا؛
- 4. كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (32): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:
 - أ. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:
 - **سعر العرض الحالي:** الأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره؛
 - **السعر المعروض (سعر الطلب):** لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به؛
 - **سعر آخر عملية:** في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير (تاريخ التقييم)؛
 - **أسعار السوق الوسطية:** إذا كان لدى المشروع مراكز الصول والالتزامات متقابلة.
 - ب. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤثر كافية، واهم هذه الوسائل:
 - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

- تحليل خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائدة في السوق الأدوات مالية لها-بشكل جوهري- نفس الشروط والخصائص (كملاءة المدين، والفترة المتبقية للاستحقاق والعملة التي سيتم الدفع بها)؛
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

ج. إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

د. عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقية كافية لأي سبب، فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وفي جميع الحالات أعلاه، يجب أن تؤخذ التكاليف التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها بعين الاعتبار، مثل الضرائب والرسوم والأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماصرة، بالإضافة إلى الرسوم المرفوضة من قبل الواكالات المنظمة أو البورصات (مع مراعاة مادية هذه التكاليف دائماً).

5. كذلك قد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (38): "الموجودات غير ملموسان" تحديدا لأسس

الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي:

أ. الأسعار المدرجة في السوق النشط هوا فضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر العرض الحالي؛

ب. قد يوفر سعر احدث عملية مماثلة أساس يمكن بناء عليه القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير

هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية و تاريخ تقييم الأصل؛

ج. القيم الممكنة احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك

بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها. تشمل هذه الأساليب حيث يكون ذلك مناسباً

تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة المستقبلية المقدرة من الأصل.

إما عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي لهذه الأصول غير الملموسة، فان تحديد القيمة

العادلة عند استخدام أسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشط، فان لم

يعد ممكن تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة، فتكون القيمة العادلة هي سعر السوقي المحدد في

آخر عملية إعادة تقييم، مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لانخفاض القيمة لاحقة لتاريخ

إعادة التقييم المعتمدة.

6. كما بين المعيار رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" عدة مقاييس للقيمة العادلة، على

النحو التالي:

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

- أ. الأسعار الدارجة في سوق نشط للأداة المالية، وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
- ب. أداة الدين (Débet Instrument) التي تصنف (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة ولهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول؛
- ج. الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلان هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Rctive Markest).

وقد أوضح المعيار نفسه بعض المحددات عند الوصول للقيمة العادلة، أهمها:

- أ. يعتمد مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية على فرض الاستمرارية للمؤسسة وبخلاف ذلك يجب اخذ ظروف المنشأة الحالية عند تقدير القيمة العادلة؛
- ب. يؤخذ سعر الشراء الحالي للأصول المقتناة أو الالتزامات القائمة، والسعر الوسطي عند مقابلة مراكز أو وضعيات الأصول والالتزامات.

7. كما وضع المعيار طرقا بديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

- أ. إذا لم يكن السوق نشطا فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقدير أفضل؛
- ب. إذا كان السوق نشطا ولكن الحجم التداول للأصل أو الالتزام المالي -المراد تقدير قيمته العادلة- قليل جدا نسبة إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقدير صناع السوق لهذه الأدوات للحجم الموجود فعلا؛

ج. يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة؛
- نماذج تسعير الخيارات.

- د. إذا لم يكن يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن توجد أسواق لأجزائها المكونة لها، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناء على أسعار السوق ذات علاقة؛
- هـ. التقييم من الطرف الخارجي.

8. وتضمن المعيار (40): الممتلكات الاستثمارية أسس تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو

التالي: يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخم أو تخفيض في ظل ظروف خاصة.

- أ. إذا لم يوجد سوق تنشيط الممتلكات مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة.

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

ب. في حالة عدم توفر أسعار جارية في السوقية، فيمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة؛ تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروقات الناتجة عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات؛
 - الأسعار الأخيرة في السوق اقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي؛
 - خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حاليا وبالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.
- فإذا أدت القيم المستخرجة من هذه المصادر إلى قيم عادلة مختلفة ماديا، يجب دراسة أسباب الاختلاف للوصول إلى قيم عادلة أكثر موثوقية.

ثانيا: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي.

أن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن وعددها 41 معياراً مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بآخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

1. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛

2. قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛

3. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

كما يمكن من خلال الجدول التالي أظهار أهم متطلبات الاعتراف ببنود القوائم المالية بالقيمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم (01): متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
18	الإيراد	الفقرة 09: يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام
22	اندماج	الفقرة 11: للتعرف على المشروع الممتلك في حالات ضم العمال، فإنه

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

	المشروعات	<p>المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو الممتلك؛</p> <p>الفقرة 15: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة المشاريع عند الضم حتى يتحقق أحد شروط توفر مشاركة متبادلة في المخاطر والمنافع؛</p> <p>الفقرة 32: معالجة نقطة المرجعية: تشكل القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المحددة المملوكة - وذلك في حدود حصة الممتلك - جزء من قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعرف بها؛</p> <p>الفقرة 34: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والالتزامات القابلة لتحديد المتعارف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.</p>
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة	<p>الفقرة 24: يجب على البنك إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي 32 "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.</p>
32	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	<p>الفقرة 51: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة؛</p> <p>الفقرة 69: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس الموجودات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ماعدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة موثوقة؛</p> <p>الفقرة 91: 'إذا توفر مقياس موثق للقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة؛</p> <p>الفقرة 93: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات للتحوط بالقيمة العادلة.</p>
40	الممتلكات الاستثمارية	<p>الفقرة 24: يتوجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق الساسة المختارة على كل الممتلكات الاستثمارية؛</p> <p>الفقرة 19: يجب على المشروع الذي أختار نموذج القيمة العادلة الاستمرار في ذلك، إلى أن يتم استبعاد الممتلكات الاستثمارية حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكرارا، أو أسعار السوق أقل توفرا؛</p> <p>الفقرة 54: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحول؛</p> <p>الفقرة 55: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات</p>

دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

استثمارية، تثبت القيمة العادلة في تاريخ التحويل.		
الفقرة 10: احد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق؛ الفقرة 12: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛ الفقرة 13: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد.	الزراعة	41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

ثالثا: أثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية.

ويمكن أن نعرض العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير من خلال عرض علاقة محاسبية القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في التقارير المالية كما يتضح من الجدول رقم 02 التالي: ⁽¹¹⁾ الجدول رقم (02): علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

الخصائص	الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	1. يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات؛	1. يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوفر فيها ثلاثة سمات هي القابلية للتحقق والصدق والحياد؛	3. يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية؛	1. يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية.
	2. تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية مفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات؛	2. وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية؛	2. ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الصول والالتزامات المالية.	2. ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الصول والالتزامات المالية.
	3. عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، وبعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار	3. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفتقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	4. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	1. يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية.

المصدر: سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، "مجلة الفكر المحاسبي"، جامعة

عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر 2009، ص 517.

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

المحور الثالث: معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية. أولاً: معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

يرى الباحث، ورغم الضرورة الملحة لتطبيق المعايير التي تتعامل بالقيمة العادلة، إلا أن تطبيقها، وخصوصاً في شركات دول العالم الثالث بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص يواجه عدة عقبات من أهمها:

1. حداثة الموضوع وعدم إلمام الدول المتقدمة به بشكل كامل، وعدم ظهور نتائج فعلية تدل على كفاءة تطبيقها، حيث أنها موجودة ومطبقة بالسوق المتقدم منذ فترة ليست بالكافية؛

2. عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد؛

3. عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها:

أ. عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصاً أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية؛

ب. " لم يحدث استخدام المعايير الدولية من قبل بعض شركات الدول شرق الآسيوية (هون كونغ، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند) أي تغيير يذكر على مبدأ الشفافية المتبع من قبل تلك الشركات في إفصاحها عن أدائها المالي في قوائمها المالية"⁽¹²⁾؛

ج. أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والعربية بشكل خاص.

ثانياً: صعوبات وعوائق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية: يمكن أن نوجز باختصار هذه الصعوبات فيما يلي:⁽¹³⁾

1. عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية: رغم التطمينات الصادرة من الحكومة لمختلف الشركاء بخصوص إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي الجديد، إلا أن المختصين والخبراء في المحاسبة والمالية وجهوا انتقادات حادة للقانون وللحكومة على السواء على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري غير جاهز لتطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد، ولا سيما محاسبة

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وقال خبراء في المالية والمحاسبة، في تصريحها هام أن الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بدون تحضير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام المعقد الذي تطلب تطبيقه 5 سنوات كاملة داخل الاتحاد الأوروبي بداية 2007 بعد الإعلان عنه سنة 2002، على الرغم من الإمكانيات الضخمة والخبرات التي يتوفر عليها الاقتصاد الأوروبي المنظم والمهيكل بشكل سليم وقوي بالمقارنة مع الوضع الصعب الذي تعيشه المؤسسة الجزائرية وخاصة منها البنوك التجارية التي لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وبشكل شفاف وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإفصاح والقياس، إضافة إلى ذلك فإن عديدا من الهيئات الهامة والفاعلة في المحاسبة لم يتم استشارتها خلال تحضير النظام الجديد ومنها مصالح الضرائب والمحاسبة التي عليها دور كبير في إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن الجزائر لا تملك مؤشرات حقيقية متعلقة بضبط قيم السوق، وبالتالي فما هي المعايير التي سيتم اعتمادها وما هي الأسعار التي سيتم اعتمادها بالنسبة للعقارات لكون أغلب الأسعار الحالية غير واقعية، بسبب التضخم بالدرجة الأولى والمضاربة في الأسعار والتهرب والغش الضريبي، وحسب ذات المصدر فإن النظام المحاسبي المالي سيقوم بإبراز عيوب الاقتصاد الجزائري والمنظومة المصرفية أمام الشركات الأجنبية وأمام الهيئات والمنظمات الدولية، مما سيسمح لهذه الأخيرة بالاستفادة القصوى من المعطيات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد الجزائري بدون أدنى عناء من هذه الهيئات، لا سيما أن النظام سيتم تطبيقه مباشرة أيضا على البنوك والمؤسسات المالية ومنها شركات التأمين.

2. تحفظ البنوك التجارية في تقديم المعلومات: تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة

المالية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية البنوك التجارية الجزائرية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات.

3. عدم توفر سوق مالي: صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية أساسا

للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة والتي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.

4. ضعف التأطير والتكوين: لقد برز أن هنا نقص في التكوين والتأطير بموضوع المعايير

الدولية للمحاسبة بالجزائر بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بالبنوك في ظل عدم وجود برنامج مدروس ومسطر في هذا الإطار باستثناء بعض الجهود من والتي تنظم أيام

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

(CNC, ORDRE) طرف الهيئات والمنظمات المهنية الحكومية و غير الحكومية دراسية
وندوات...، كل هذه المحاولات هي في الحقيقة تبقى غير كافية وترتبط في الغالب
بالمؤسسات الاقتصادية لا البنوك التجارية، نظرا للزخم الكبير من التغييرات التي جاء بها
النظام المحاسبي المالي على عدة مستويات في المحاسبة، وحسب رأينا وفي هذه المرحلة
خاصة يجب على السلطات الجزائرية التركيز كذلك على العمل القاعدي بالاهتمام بفئة
الطلبة وتكييف المناهج الدراسية في المحاسبة وفق هذا النظام، وكذا الاهتمام بتكوين
المتربصين لنيل شهادة الخبرة المحاسبية في هذا الموضوع وأن يأخذ البنك المركزي
الجزائري كل التدابير الممكنة من أجل التوجه نحو تطبيق متطلبات معايير المحاسبة
الدولية والمعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.

5. التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني: صعوبة تغيير

العادات والأعراف المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني والذي دام التعامل به
أكثر من 33 سنة، والتي قد تحتاج إلى وقت طويل لذلك، ونظرا للزخم الكبير من
التغيرات التي ستحدث على مستوى المبادئ المحاسبية وطرق التقييم والمعالجات
المحاسبية وهو ما يتطلب إلى مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات.

6. عدم مراعات المعايير الدولية لخصوصيات الدول النامية: تهيمن الدول المتقدمة على

مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،
حيث تلعبان دوراً كبيراً في تحديد سياسات المجلس، من خلال تقارب معايير المجلس مع
المعايير البريطانية والأمريكية والمستمدة من نموذج التوحيد الأنفلوكسوني، وهو ما
يظهر التأثير البارز لهذين البلدين على معايير المجلس، ويجعل من هذا الأخير في غالب
الأحيان يصدر معايير حاسبية وفق البيئة الاقتصادية لهما، وبالتالي فالمجلس لا يأخذ بعين
الاعتبار خصوصية اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر عند إصداره للمعايير
المحاسبية.

الخاتمة:

إن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية
في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الضعف أو القوة فيه وحائل دون
تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات
المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة
ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد
معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع
الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، إن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

1. النتائج: من خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكن أن نخلص بمجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛
- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية؛
- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام المؤسسات بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية؛
- لقد تبنى النظام المحاسبي المالي في الجزائر مفهوم القيمة العادلة " القيمة الحقيقية" لكن يبقى تطبيق محاسبة القيمة العادلة صعب جداً في ظل البيئة المحاسبية الحالية التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية غياب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري التي تلزمها بتطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والخاصة بتطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة.

2. التوصيات: في النهاية، للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على المعلومات المحاسبية وعلى الاقتصاد ككل، ولكن إن توفرت عدة أمور، ومن أهمها:

- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية؛

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة؛
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.
- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية؛
- لأبدا من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص:

- ✓ الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛ الاستثمارات العقارية؛
- ✓ مخاطر الأدوات المالية؛ محاسبة التحوط؛ الموجودات غير الملموسة، والموجودات الأخرى.
- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدارا لدول العربية معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية ، وذلك أسوة بالدول العربية مثل مصر والسعودية؛
- ضرورة التأكيد للبنوك التجارية الجزائرية من خلال البنك المركزي الالتزام بقواعد الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة؛
- توجيه البحوث والدراسات لتتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة.

المراجع والهوامش:

1. اسانيوس، بدر نبيه، "أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية"، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثاني أغسطس، 2002، ص ص، 135-155، بتصرف.
2. خالد عبد الرحمان جمعة يونس، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد الأسهم"، مذكرة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011، ص، 19.
3. المرجع نفسه، ص ص، 22-23.
4. Sterling Robrt R, "Relevant Financial Reporting in an Age of Price Chonges", The Journal of Accountancy, 1975, Vol 139, Issue2, pp 42-43.
5. Sterling Robrt R, "Decision Oriented Financial Accounting", Accounting and Business Research, 1972, pp 198-200.
6. Ibid, p 200.
7. طارق عبد العال حماد، "المدخل الحديث في المحاسبة" حاسبة القيمة العادلة" الدار الجامعية، الإسكندرية، ص، 11.
8. المرجع نفسه، ص، 12.
9. المرجع نفسه، ص ص، 13-14، بتصرف.

_____ دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر - بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية -

10. رضا إبراهيم صالح، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة " كلية التجارة للبحوث العلمية"، جامعة الإسكندرية العدد رقم 02 المجلد رقم 46، 2009، ص ص 24- 31 بتصرف.

11. سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، "مجلة الفكر المحاسبي"، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر 2009، ص 517.

12. Ray, Ball ; Robin, Ashok, and Wu, Joanna, 2000, **Incentive Versus Standards: Properties of Accounting Income in Four East Asian Countries, and Implications for Acceptance of IAS**, Working Paper No. FR 00-04, William E. Simon Graduate School of Business Administration, University of Rochester, The Bradley Policy Research Center.

13. جرد نور الدين، " نحو أطار موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول -حالة النظام المحاسبي الجزائري -" مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009، ص ص، 174-179، بتصرف.

بعض المواقع الإلكترونية:

14. www.asca-sy.com
15. www.echoroukonline.com
16. www.focusifrs.com
17. www.gccaa.org
18. www.iasplus.com
19. www.ifac.org
20. www.aicpa.org American Institute of Certified Public Accountants.
21. www.fasb.org Financial Accounting Standards Board.
22. www.iasb.uk International Accounting Standards Board.